

التحول الاجتماعي وعلاقته بترويج المرأة الموريتانية للمخدرات (دراسة ميدانية)
The Social Transformation and Its Relation to the Involvement of
Mauritanian Women in Drug Promotion (A Field Study)

أ.د. بوخدوني صبيحة
جامعة البليدة 2 لونيبي علي، الجزائر
sabib@live.fr

ط.د. محمد الحضرام محمد الأمين برو*
جامعة البليدة 2 لونيبي علي، الجزائر
mh.borou.etu@univ-blida2.dz

أ.د. أوموسي ذهبية
جامعة البليدة 2 لونيبي علي، الجزائر
dahbia.oumoussa@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2025 /08/12 تاريخ القبول: 2025/11/19 تاريخ النشر: 2025/12/20

Abstract:

الملخص:

This study aims to analyze the relationship between social transformations and the involvement of Mauritanian women in drug trafficking, as well as to reveal the socio-economic contexts and motives that influence women's decisions to join trafficking networks.

The study employed a qualitative approach through semi-structured interviews with 15 female inmates at Nouakchott Women's Prison.

The findings indicate that social and economic changes, limited employment opportunities, and exploitation by organized networks are key factors driving this involvement.

Keywords: Women, Drugs, Social Transformation, Crime, Deviance.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التحولات الاجتماعية وانخراط المرأة الموريتانية في ترويج المخدرات وكذا الكشف عن السياقات والدوافع الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في قرار المرأة بالانضمام إلى شبكات الترويج.

اعتمدت الدراسة المنهج الكيفي عبر مقابلات شبه موجهة مع 15 نزيلات بسجن النساء بنواكشوط.

أظهرت النتائج أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية، وضعف فرص العمل، واستغلال شبكات منظمة، عوامل رئيسية وراء هذا الانخراط.

الكلمات المفتاحية: المرأة، المخدرات، التحول الاجتماعي، الجريمة، الانحراف.

1- مقدمة:

شهد المجتمع الموريتاني، في العقود الأخيرة، موجة من التحولات الاجتماعية العميقة والمتسارعة، شملت مختلف مناحي الحياة، بدءاً من تفكك البنية الأسرية التقليدية، مروراً بالتحول الاقتصادي الناتج عن الهجرة الداخلية، والتمدد المتسارع، وظهور أنماط جديدة من العيش، والتمثلات، والقيم الاجتماعية، رافقتها تحولات تجلت في تقلص سلطة الأطر الاجتماعية التقليدية، كالعائلة والقبيلة، وتراجع فعالية آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي، الأمر الذي أنتج فراغاً قيمياً واجتماعياً لدى بعض الفئات، لا سيما الفئات الهشة.

وفي ظل هذا السياق المتغير، بدأت تظهر أنماط جديدة من الظواهر الاجتماعية السلبية، كان من أبرزها بروز الجريمة في الأوساط النسائية، وهي ظاهرة غير مألوفة في المجتمع الموريتاني المعروف بثقافته المحافظة، وأدواره التقليدية المحددة للمرأة ومن بين هذه الأنماط الجرمية التي باتت تثير قلقاً على المستويين المجتمعي والأمني، انخراط عدد من النساء في ترويج المخدرات، سواء من خلال نقلها أو توزيعها أو الانخراط في شبكتها المحلية.

وتتجلى خطورة هذه الظاهرة في كونها تمثل تحولا مزدوجاً: فهي من جهة، تمثل تحولا في صورة المرأة الاجتماعية، من "الضحية" أو "الراعية" إلى "الفاعلة الجرمية"، ومن جهة أخرى، تحولا في طبيعة الجريمة ذاتها، إذ لم تعد تقتصر على الذكور أو على الفئات المهمشة تقليدياً، بل بدأت تطال نساءً من خلفيات اجتماعية متنوعة، كثريات منهن تورطن تحت ضغوط اقتصادية أو في سياقات اجتماعية هشة.

ورغم أهمية هذه الظاهرة وحدثاتها في المجتمع الموريتاني، فإن الأدبيات السوسيولوجية الوطنية لازالت تعاني من ضعف واضح في تناول الجريمة النسائية بوجه عام، وخصوصاً الجرائم المرتبطة بتجارة وترويج المخدرات، حيث تركزت أغلب البحوث الجامعية، سواء في مرحلة الليسانس أو الماستر، على تناول المرأة بوصفها ضحية (في قضايا العنف الأسري أو الاغتصاب أو التهميش)، دون التطرق الجاد لتحويلها إلى فاعل إجرامي.

وفي ظل غياب مراجع نظرية محلية، تبرز أهمية المقارنة مع تجارب دول عربية تشترك مع موريتانيا في عددٍ من الخصائص النبوية، مثل المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر، حيث وثقت دراسات عديدة تحول المرأة من موقع الضحية إلى موقع الفاعل داخل شبكات الجريمة المنظمة، لاسيما في ظل تفكك الروابط الاجتماعية وتدهور الأوضاع الاقتصادية.

يسعى هذا المقال العلمي إلى أن يشكل إضافة نوعية للمكتبة السوسيولوجية الموريتانية، من خلال تحليل ظاهرة انخراط المرأة في ترويج المخدرات في ضوء التحولات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع، كما يهدف إلى تقديم قراءة معمقة للعوامل المؤدية إلى هذه الظاهرة، وآليات تجذرها في النسيج الاجتماعي، وذلك انطلاقاً من معاينة ميدانية مباشرة داخل سجن النساء في العاصمة نواكشوط، مما يُكسب الدراسة قوة في التشخيص وثراءً في المعطيات النوعية.

2- الإشكالية

تُعدّ الظواهر الاجتماعية الناشئة عن التحولات السريعة التي يشهدها المجتمع الموريتاني ميداناً خصباً للبحث والتحليل، لما تشتمل عليه من مفارقات ودلالات تمسّ البنية القيميّة، والأدوار الاجتماعية، وعلاقات السلطة داخل النسيج المجتمعي، ومن بين هذه الظواهر الحديثة، برزت ظاهرة انخراط النساء في ترويج المخدرات، وهو سلوك يُعدّ دخليلاً على التقاليد الموريتانية التي كانت تنظر إلى المرأة بوصفها حاملة لقيم الطهر والعفة، ومحصنة بأدوار تقليدية تُبعدها عن مساحات الانحراف والجريمة.

غير أنّ الواقع المعاصر، كما تكشفه المعطيات الميدانية، يشير إلى تحوّل ملحوظ في هذا التصوّر؛ إذ أصبحت بعض النساء، لاسيّما في الأوساط الهشّة والمهمشة، طرفاً مباشراً في عمليات الترويج والتهريب والبيع، إمّا بدافع الحاجة، أو نتيجة لاستغلال شبكات إجرامية لهشاشتهن الاجتماعية والاقتصادية، وي طرح هذا المستجد تحديات كبيرة أمام علم الاجتماع، كما يثير تساؤلات عميقة حول الأسباب البنيوية والرمزية التي تدفع المرأة إلى الانخراط في هذا النمط من الأفعال الجرمية.

من خلال مقالنا هذا نسعى لمعالجة التساؤل الرئيسي التالي: ما العلاقة بين التحولات الاجتماعية في المجتمع الموريتاني وتوجّه النساء نحو الترويج للمخدرات؟

ويُقصد بالتحولات الاجتماعية هنا التغيرات التي طرأت على أنماط العيش، والأدوار الأسرية، والهياكل الاقتصادية، وشبكات العلاقات الاجتماعية، والتي أفرزت واقعاً جديداً تنخرط فيه المرأة في مجالات لم تكن مألوفاً من قبل، ومنها المجال الجرمي.

ولفهم أعمق لهذه الإشكالية في أبعادها المتعددة، يمكن صياغة عدد من التساؤلات الفرعية التي توجه البحث، على النحو التالي:

- في ماذا تتمثل التحولات الاجتماعية المؤدية إلى انخراط النساء في موريتانيا في شبكات الترويج والمتاجرة بالمخدرات؟

- ما هي سبل الوقاية وآليات المعالجة الممكنة للحد من تورط النساء في هذه الظاهرة؟ وهل تكفي المقاربة الأمنية وحدها أم تتطلب تدخلات اجتماعية وتربوية شاملة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات نضع الفرضيات الآتية:

- تُعدّ العوامل الاجتماعية والاقتصادية، مثل الفقر، وتفكك الأسرة، وضغوط الإغالة، والهجرة من الريف إلى المدينة، من أبرز الدوافع لانخراط النساء في شبكات ترويج المخدرات في موريتانيا؛

- تميل النساء المتورطات في ترويج المخدرات إلى تبرير أفعالهن بوصفها تكيّفاً قسرياً مع ظروف حياتية قاهرة، أكثر من اعتبارها انحرافاً سلوكياً ناتجاً عن اختيارات شخصية؛

- تلعب الشبكات الإجرامية المنظمة دوراً محورياً في استقطاب النساء، من خلال استغلال هشاشتهن الاجتماعية والنفسية وتوظيف أساليب إقناع ممنهجة؛

- المقاربة الأمنية لا تكفي وحدها للحد من تورط النساء في شبكات المخدرات، بل هناك حاجة إلى تبني سياسات وقائية وتربوية تأهيلية تراعي الخصوصيات النفسية والاجتماعية للمرأة الجانحة.

3- أهداف الدراسة

ينطلق المقال من جملة من الأهداف العلمية والعملية التي تسعى إلى تحليل الظاهرة المدروسة من مختلف جوانبها، ويمكن تلخيص أبرز هذه الأهداف فيما يلي:

- محاولة تحليل العلاقة بين التحولات الاجتماعية وانخراط المرأة الموريتانية في ترويج المخدرات، من خلال الوقوف على الأثر الذي أحدثته التغيرات البنيوية في المجتمع على موقع المرأة ووظائفها ودورها في الأسرة والمجتمع؛

- محاولة الكشف عن السياقات والدوافع الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في قرار المرأة بالانضمام إلى شبكات الترويج، مثل الفقر، البطالة، التفكك الأسري، الهجرة الداخلية، وضغوط الإغالة، وذلك من خلال معاينة تجارب نساء مدانات داخل السجن.

4- أهمية الدراسة

يستمد المقال أهميته من طبيعة الظاهرة التي يتناولها، ومن السياق الاجتماعي والثقافي الذي ينطلق منه، باعتباره أول مقال سوسيولوجي موريتاني يتناول بشكل مباشر ظاهرة الجريمة النسائية المرتبطة بالمخدرات، وهي ظاهرة حديثة نسبياً في المجتمع الموريتاني الذي لم يعتد تاريخياً على رؤية المرأة كمشاركة فاعلة في الجريمة، لا سيما في الجرائم المنظمة كالتررويج والاتجار بالمخدرات.

تأتي أيضاً أهمية هذه المقال من كونها تسد فجوة بحثية ملحوظة في الحقل السوسيولوجي المحلي، حيث تقتقر المكتبة الأكاديمية الوطنية إلى دراسات معمقة تعالج انخراط المرأة في الفعل الجرمي، إذ تركز معظم الدراسات السابقة، إن وجدت، على المرأة في موقع الضحية، مثل دراسات العنف الأسري، الاغتصاب، التهميش الاقتصادي، دون الالتفات إلى ديناميات جديدة تُبرز المرأة بوصفها فاعلة ضمن شبكات الجريمة، من هنا، فإن هذه الدراسة تمثل خطوة أولى نحو بناء معرفة علمية رصينة حول الجريمة النسائية في موريتانيا، وتفتح الباب لدراسات لاحقة تكمل وتوسع هذا الحقل المعرفي.

ويمثل المقال مساهمة علمية تسعى إلى فهم الدوافع النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي تدفع النساء نحو الانخراط في مثل هذه الأنشطة المحظورة، مما يتيح فهماً أكثر عمقاً للسياقات المحيطة بالظاهرة.

إلى جانب القيمة العلمية، يكتسي هذا المقال أهمية تطبيقية ومجتمعية بالغة، كونه يقدم معطيات ميدانية دقيقة يمكن أن تُفيد صناع القرار والمؤسسات الاجتماعية والجهات المهتمة بمكافحة الجريمة وتعزيز الوقاية الاجتماعية، في صياغة سياسات أكثر نجاعة تتعامل مع الجريمة النسائية ليس فقط من منطلق العقاب، بل من منطلق الفهم والتأهيل وإعادة الإدماج.

5- المقاربة السوسيولوجية

في إطار تحليل ظاهرة انخراط المرأة الموريتانية في ترويج المخدرات، تستند هذه الدراسة إلى ثلاث مقاربات نظرية رئيسية تنتمي إلى علم اجتماع الانحراف والجريمة، وهي: نظرية اللامعيارية (الأنوميا) نظرية التفكك الاجتماعي، ونظرية الوصم الاجتماعي، ونظرية التفاعل

الرمزي، وتُسهّم هذه النظريات مجتمعة في فهم أبعاد الظاهرة من زوايا متعددة: بنيوية، ثقافية، وتفاعلية، بما ينسجم مع المنهج الكيفي للدراسة.

1-5- نظرية اللامعيارية (الأنوميا)

في سياق تحليل ظاهرة انخراط النساء في شبكات ترويج المخدرات، يتم تبني نظرية اللامعيارية (الأنوميا) كما طورها عالم الاجتماع إميل دوركايم ووسّعها لاحقاً روبرت ميرتون، باعتبارها من أبرز النظريات التي تفسر تفكك المنظومة القيمية في المجتمعات التي تشهد تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة (ميرتون، 2000، ص ص 234-259).

تشير هذه النظرية إلى أن المجتمعات التي تعرف اضطرابات في البنية الاجتماعية وخلالها في التوازن بين الأهداف الثقافية المشروعة والوسائل المتاحة لتحقيقها، تكون بيئة حاضنة للانحرافات السلوكية، فالأنوميا تمثل حالة من الفوضى المعيارية حيث تغيب القواعد أو تُصبح غير فعالة، مما يؤدي إلى تآكل الضوابط الاجتماعية على السلوك الفردي.

في الحالة الموريتانية، ومع اشتداد ضغوط الفقر، والهجرة من الريف إلى المدينة، وتراجع الأدوار التقليدية للأسرة، وانهيار بعض النظم القيمية، تتأثر الأنساق الاجتماعية، ويظهر اختلال في الوظائف الاجتماعية والأدوار، ما يدفع فئات هشة – كالنساء – إلى البحث عن وسائل بديلة للبقاء، حتى وإن كانت غير شرعية.

وعليه، تُعد اللامعيارية إطاراً مناسباً لفهم كيف يؤدي غياب الضوابط المجتمعية والمعايير الأخلاقية المستقرة إلى انخراط النساء في أنشطة غير قانونية، كترويج المخدرات، بوصفها شكلاً من أشكال التكيف مع وضع اجتماعي مختل (Durkheim, 1997).

2-6 - نظرية التفكك الاجتماعي (Shaw & McKay):

تعود هذه النظرية إلى أعمال كليفورد شاو وهنري ماكاي (Clifford Shaw & Henry McKay) في ثلاثينيات القرن العشرين، في إطار مدرسة شيكاغو، وقد سعت إلى تفسير ارتفاع معدلات الجريمة في بعض المناطق الحضرية من خلال التغيرات البنيوية والاجتماعية التي تطرأ على المجتمع المحلي، وليس من خلال السمات الفردية للجناة (دوركايم، 1990).

حيث يرى شاو وماكاي أن تفكك الروابط الاجتماعية في الأحياء الحضرية الفقيرة، مثل تفكك الأسرة، ضعف المؤسسات الاجتماعية، وتغير السكان بشكل متكرر، يؤدي إلى تراجع فعالية "الرقابة الاجتماعية غير الرسمية"، مما يُمهّد الطريق لظهور أنماط سلوكية منحرفة.

على ضوء ذلك، تفسر هذه النظرية سلوك النساء الموريتانيات المتورطات في ترويج المخدرات باعتباره نتاجاً لانهيار البنية التقليدية الرادعة، مثل فقدان دور الأسرة الممتدة، والهجرة من الريف إلى المدينة، وتقلص دور المؤسسات التربوية والدينية، حيث أظهرت الدراسة أن أغلب المبحوثات ينحدرن من بيئات أسرية مفككة أو مهمشة، ما جعلهن عرضة لتأثيرات بيئية سلبية تُشجع على الجنوح (Shaw & McKay, 1942).

3-6- نظرية الوصم أو "التسمية" (Labeling Theory)

تقدم نظرية الوصم أو "التسمية" التي بلورها عالم الاجتماع الأمريكي هوارد بيكر (Howard Becker)، مقارنة ثقافية لفهم السلوك المنحرف تنطلق من فرضية أساسية مفادها

أن الانحراف لا يُحدد فقط بالفعل الذي يقوم به الفرد، وإنما بالطريقة التي يتفاعل بها المجتمع مع هذا الفعل.

وبحسب بيكر، فإن وصم الفرد بصفة "مجرم" أو "منحرف" يُسهم في تشكيل هويته الذاتية، ويؤدي به في كثير من الأحيان إلى التمثل بهذه الهوية والانخراط بشكل أعمق في السلوك الجرمي، وهو ما يظهر بوضوح في شهادات بعض النساء اللواتي تمت إدانتهم في قضايا المخدرات، حيث تحدثن عن شعورهن بالنبذ والخذلان الاجتماعي، ما عزز فيهن شعوراً بالاغتراب وربما استدعى تكرار السلوك ذاته نتيجة لغياب فرص الاندماج (زايد، 2006).

تبرز أهمية هذه النظرية في السياق الموريتاني حيث يُقابل انحراف المرأة بوصم مزدوج: وصم قانوني، ووصم اجتماعي وأخلاقي، يتجلى في الإقصاء من الأسرة، وصعوبة العودة إلى الحياة الطبيعية بعد قضاء العقوبة، ما يُضعف فرص التأهيل ويُفاقم خطر العود للجريمة. (Becker, 1963)

4-6- التفاعل الرمزي: كما تُعد نظرية التفاعل الرمزي إطاراً لفهم السلوك الإنساني من منظور ذاتي وتفسيري، وقد ارتبطت بأسماء مثل جورج هربرت ميد (George H. Mead) وهربرت بلومر (Herbert Blumer) وتركز هذه النظرية على الطريقة التي يتفاعل بها الأفراد مع الآخرين ومع رموز المجتمع، وكيف تُبنى المعاني من خلال هذه التفاعلات.

7-إجراءات الدراسة الميدانية

1-7- منهج وأدوات الدراسة

1-1-7- منهج الدراسة

اعتمد المقال على المنهج النوعي (الكيفي)، نظراً لقدرته على فهم الظواهر الاجتماعية المعقدة وتحليل المعاني والسياقات الثقافية والنفسية المحيطة بالفعل الإجرامي، من خلال استخدام الوسائل المنهجية التالية:

- المقابلات شبه الموجهة مع نساء منخرطات في ترويج المخدرات، بهدف استكشاف دوافعهن وتمثلاتهن الذاتية.

- الملاحظة غير التشاركية في بعض البيئات الاجتماعية المرتبطة بالسلوك موضوع الدراسة.

- تحليل المضمون لبعض الخطابات والسرديات المتداولة داخل المجتمع حول الجريمة النسائية.

وقد مكنت هذه الوسائل من الوصول إلى عمق التجربة الذاتية للنساء وتحليل رمزية أفعالهن داخل السياق الاجتماعي الموريتاني.

أما الحدود المكانية للدراسة: فقد تمثلت في سجن النساء بمدينة نواكشوط، بوصفه المؤسسة العقابية الرسمية الوحيدة التي تحتضن النساء المدانات في قضايا مختلفة، من بينها قضايا تتعلق بالمخدرات.

الحدود الزمانية للدراسة: حيث استغرقت مدة البحث الميداني شهراً كاملاً (يونيو 2025)، وهو ما أتاح الوقت الكافي لبناء علاقة من الثقة مع النزيلات، وجمع بيانات غنية وموثوقة، وتفاذي إصدار أحكام مسبقة أو التسرع في الاستنتاج.

الحدود البشرية: يتكون المجتمع الأصلي للدراسة من جميع النساء الموريتانيات المدانات في قضايا تتعلق بترويج أو نقل أو حيازة المخدرات.

2-1-7- عينة الدراسة

وقد اخترنا عينة مكونة من خمس عشرة نزيلة، وفق أسلوب قصدي (غير عشوائي) نظراً لطبيعة الظاهرة المدروسة وخصوصية الفئة المستهدفة التي يصعب الوصول إليها خارج المؤسسة السجنية، وتم اختيار الحالات بناءً على معايير محددة تشمل: نوع الجريمة (ترويج أو نقل أو حيازة بغرض البيع)، ومدة العقوبة، والاستعداد للتعاون في المقابلات.

ويُشار إلى أنّ المعطيات التي جمعت عكست تنوعاً في الخلفيات الاجتماعية والنفسية للمبحوثات، وهو ما أضفى ثراءً على الدراسة وساهم في فهم مختلف أشكال التحول التي قد تدفع بالمرأة إلى هذا المسار الإجرامي.

ويُشار إلى أن المعطيات التي جمعت عكست تنوعاً في الخلفيات الاجتماعية والنفسية للمبحوثات، وهو ما أضفى ثراءً على الدراسة وساهم في فهم مختلف أشكال التحول التي قد تدفع بالمرأة إلى هذا المسار الإجرامي.

يندرج هذا المقال ضمن البحوث الميدانية التي تقوم على القرب المباشر من الظاهرة، من خلال التفاعل مع الحالات موضوع الدراسة ضمن سياقها الواقعي، وقد تم اختيار سجن النساء في نواكشوط كمجال مكاني للدراسة، وهو اختيار نابع من الحاجة إلى استقصاء الظاهرة من داخل المؤسسة العقابية التي تضم نساءً متورطات في قضايا تتعلق بالمخدرات، ويُعد هذا السجن مؤسسة عقابية مركزية تستقبل نزيلات من مختلف أنحاء البلاد، مما أتاح فرصة للاطلاع على تجارب نساء ينحدرن من خلفيات جغرافية واجتماعية متنوعة.

يأتي هذا المقال في سياق اجتماعي موريتاني يشهد تحولات متسارعة طالت مختلف بنياته التقليدية، إذ يشهد المجتمع تحولاً عمرانياً ونزوحاً سكانياً واسع النطاق من الأرياف إلى المدن، مما أدى إلى تآكل العديد من آليات الضبط الاجتماعي التقليدي، مثل العائلة الممتدة، والقبيلة، والمجتمع المحلي، والتي كانت تمثل في السابق شبكات دعم اجتماعي فعالة تؤدي دوراً وقائياً ضد الانحراف.

ومع تفاقم الضغوط الاقتصادية والمعيشية، لا سيما في الأحياء الهامشية، أصبحت المرأة الموريتانية تواجه تحديات متزايدة، من بينها اضطرارها إلى لعب دور المعيل، أو تحمل مسؤوليات أسرية متزايدة في ظل غياب الرجل، سواء نتيجة الطلاق، أو التعدد، أو الهجرة، مما جعلها ذلك أكثر عرضة للاستقطاب من قبل شبكات الجريمة المنظمة، كما أسهم الانفتاح على العالم الرقمي، وانتشار وسائل الاتصال الحديثة، في إيجاد فضاءات جديدة للتواصل غير الخاضع للرقابة، مما سهل على هذه الشبكات الوصول إلى النساء واستغلال أوضاعهن.

3-1-7- أدوات الدراسة

وقد تم الاعتماد في هذا المقال على بيانات نوعية جُمعت من خلال العمل الميداني الذي استمر طيلة شهر يونيو من عام 2025، وشمل جمع المعطيات ثلاث أدوات رئيسية:

- المقابلات النصف موجهة: أجريت مع 15 نزيلة مدانة في قضايا تتعلق بالمخدرات، وتمثلت في الترويج، أو النقل، أو الحيازة بنية البيع، تم اختيارهن وفق معايير محددة تراعي تنوع الخلفيات،

والرغبة في المشاركة، ونوع الجريمة، وقد سمحت لنا هذه الأداة بالغوص في التجارب الشخصية للمبحوثات، وفهم دوافعهن وسياقات انخراطهن في الجريمة من خلال أصواتهن وتجاربهن الذاتية.

- **الملاحظة بالمشاركة الجزئية:** تمت داخل المؤسسة السجنية، حيث تم تسجيل ملاحظات دقيقة حول أنماط التفاعل بين النزليات، وأشكال التعبير عن التوبة أو التمرد، وتمثلاتهن عن أنفسهن والآخرين، مما أضاف بعداً عميقاً لفهم الظاهرة، يتجاوز التصريحات اللفظية إلى رصد السلوك داخل السياق اليومي.

- **التحليل السياقي للمكان:** ركزت الدراسة على فهم البيئة العامة داخل السجن، من حيث التنظيم، الخدمات، العلاقات، وكيفية تأثير هذه البيئة في تشكيل التمثلات لدى النزليات، لا سيما فيما يتعلق بالعدالة، والوصم، والإدماج الاجتماعي المحتمل بعد الإفراج.

وقد أظهرت هذه البيانات تداخلاً واضحاً بين العوامل البنيوية (كالفقر والتفكك الأسري)، والعوامل النفسية والاجتماعية (كالخوف من المستقبل، وضغط الإغالة، والاستغلال العاطفي)، في تشكيل مسارات انخراط النساء في الجريمة.

انطلاقاً من المعطيات الميدانية التي جُمعت خلال فترة الدراسة، أظهرت المقابلات والملاحظات مجموعة من الأنماط المتكررة في تجارب النساء المتورطات في قضايا المخدرات، ما سمح بتحديد ثلاث محاور رئيسية لفهم الظاهرة: التحولات الاجتماعية، والدوافع الاقتصادية، ثم دور الشبكات الإجرامية.

أبرزت شهادات النزليات وجود تأثير مباشر لتحولات اجتماعية عميقة طالت بنية المجتمع الموريتاني، حيث تبين أن 11 من أصل 15 مبحوثة ينحدرون من أسر تعاني من تفكك أسري أو غياب أحد الأبوين أو الإهمال، هذا الواقع خلق بيئة أسرية غير مستقرة، كانت إحدى بوابات الانزلاق نحو الجريمة.

كما أن الهجرة من الداخل إلى نواكشوط مثلت عاملاً مشتركاً بين 9 نزليات، حيث انتقلن من ولايات داخلية إلى العاصمة بحثاً عن فرصة عمل أو هروباً من ظروف أسرية قاسية، ليجدن أنفسهن في وضعية هشّة اجتماعياً واقتصادياً.

وإلى جانب ذلك، لوحظ تحول ملحوظ في الأدوار الاجتماعية للمرأة، إذ انتقلت من دورها التقليدي المرتبط بالعناية بالأسرة، إلى دور "المُعيلة" أو "المسؤولة الوحيدة"، وهو ما شكل ضغطاً نفسياً كبيراً على عدد منهن، ودفع بعضهن إلى الانخراط في أنشطة غير مشروعة كوسيلة للبقاء.

وفي سياق متصل، أظهرت 6 حالات أن بداية التورط في الترويج كانت عبر وسطاء تم التعرف عليهم من خلال شبكات التواصل الاجتماعي أو تطبيقات الهاتف، ما يؤكد الدور الجديد الذي تلعبه التكنولوجيا في تسهيل عمليات الانخراط والاستقطاب.

كشفت الدراسة عن أن الفقر والبطالة يعدان من أبرز العوامل الدفعة لانخراط النساء في شبكات المخدرات، ومعظم المبحوثات تحدثن عن عجز اقتصادي مزمن، وغياب بدائل حقيقية للعيش الكريم، خاصة في ظل محدودية فرص العمل للنساء غير المتعلّقات.

إضافة إلى ذلك، برزت في عدد من الشهادات تجارب استغلال عاطفي أو جنسي، حيث استدرجت بعض النساء إلى الترويج من خلال علاقات عاطفية غير متكافئة، تم فيها استغلال الثقة أو الحاجة العاطفية والنفسية.

كما ظهرت الهشاشة النفسية والاجتماعية كعنصر مشترك في تجارب النزيلات، حيث عبرت العديد منهن عن شعور دائم بالعزلة، أو فقدان الدعم الاجتماعي، ما جعلهن أكثر عرضة للوقوع في الشبكات الإجرامية.

الشبكات الإجرامية واستغلال الهشاشة النسائية: أما عن دور الشبكات الإجرامية، فقد تبين أن 10 من أصل 15 نزيلة دخلن عالم المخدرات عن طريق شبكات منظمة تستقطب النساء على وجه الخصوص، لما يتمتعن به من "ميزة" اجتماعية تتمثل في قلة الشبهات حولهن مقارنة بالرجال، حيث استُخدمت هؤلاء النساء في الغالب كناقلات أو واجهات اجتماعية يسهل تمرير العمليات من خلالهن، دون أن يكن بالضرورة على اطلاع كامل بحجم أو خطورة الشبكة، ما يطرح تساؤلات مهمة حول درجة الوعي بالمشاركة في النشاط الإجرامي.

8-نتائج الدراسة

خلصت المعطيات الميدانية والتحليل النوعي لتجارب النزيلات إلى جملة من النتائج المهمة التي تعكس طبيعة الظاهرة المدروسة وتعقيداتها الاجتماعية والنفسية ويمكن تلخيص أبرز هذه النتائج فيما يلي:

- التحولات الاجتماعية العميقة التي يشهدها المجتمع الموريتاني أسهمت في إنتاج بيئة مواتية لبروز الجريمة النسائية، خصوصاً في مجال ترويج المخدرات، حيث أظهرت الدراسة أن انهيار البنى التقليدية كالأسرة والقبيلة، والتوسع العمراني غير المتوازن، ونمو الهجرة الداخلية، قد أسهمت مجتمعة في تفكيك آليات الضبط الاجتماعي، وفتحت المجال أمام النساء للهروب من القيود التقليدية، لكن دون توفير حماية بديلة، مما جعلهن عرضة للوقوع في شبكات الاستغلال والجريمة.

- الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية تُعد من المحركات الأساسية لانخراط النساء في أفعال جرمية، فقد أظهرت الشهادات أن الفقر، والبطالة، والضغط الناتج عن تحمل مسؤوليات أسرية مفردة، إلى جانب انعدام الدعم الأسري، كلها عوامل أساسية دفعت بعض النساء إلى تبني استراتيجيات بقاء، حتى وإن كانت مخالفة للقانون، في سبيل تأمين احتياجاتهن الأساسية أو احتياجات أطفالهن.

- غياب السياسات الوقائية والتوعوية الموجهة للنساء والفتيات ساهم في ضعف "المناعة الاجتماعية" ضد الاستقطاب. فمعظم المبحوثات لم تكن لديهن معرفة مسبقة بطبيعة الجريمة التي تورطن فيها، كما لم يتلقين أي توعية مجتمعية أو تعليمية حول مخاطر المخدرات أو أساليب استغلال النساء في هذا المجال، مما يشير إلى ثغرة واضحة في أنظمة الوقاية والحماية المجتمعية.

- الردع العقابي لوحده لم يُحدث أثراً كافياً في الحيلولة دون تكرار الجريمة، إذ بينت الدراسة أن الشعور بالندم لدى بعض النزيلات لم يكن نتيجة للعقوبة القانونية، بل للشعور بالإقصاء الاجتماعي والخذلان من الأسرة والمجتمع، وهو ما يدفع إلى القول بأن السياسات العقابية التقليدية ينبغي أن تُكمل بسياسات إعادة تأهيل وإدماج اجتماعي، تراعي خصوصية المرأة الجانحة وتعيد بناء ثقافتها بذاتها ومجتمعها.

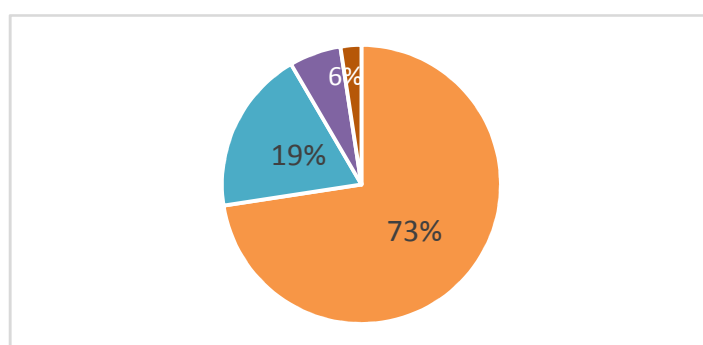
1-8- عرض الجداول الخاصة بالتحولات الاجتماعية ودورها في الجريمة النسائية

جدول رقم (1): توزيع مجتمع الدراسة طبقاً للتحولات الاجتماعية ودورها في الجريمة النسائية

النسبة (%)	العامل الاجتماعي
19.20	التفكك الأسري
73.50	ضعف التنشئة الاجتماعية السليمة
6.10	الهجرة الداخلية
1.20	ارتفاع معدلات الطلاق والانفصال
100.00	النسبة

الجدول السابق يوضح جدول التوزيع التكراري طبقاً للتحولات الاجتماعية ودورها في الجريمة النسائية، ويتضح من الجدول أن أعلى تكرار كان للذين لديهم ضعف التنشئة الاجتماعية السليمة بـ 73.5% وأقل تكرار كان بسبب ارتفاع معدلات الطلاق والانفصال بنسبة 1.2%.

شكل رقم (1): التوزيع التكراري للتحولات الاجتماعية ودورها في الجريمة النسائية



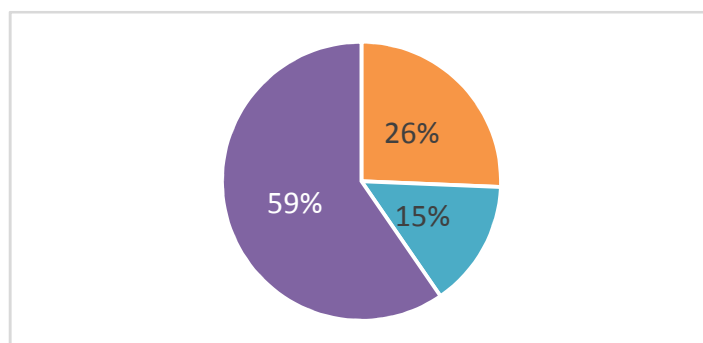
الرسم البياني السابق يوضح التوزيع التكراري للتحولات الاجتماعية ودورها في الجريمة النسائية

جدول رقم (2): توزيع مجتمع البحث طبقاً لمتغير الهشاشة الاقتصادية كدافع للجريمة

النسبة (%)	العامل الاجتماعي
14.8	الفقر
25.8	البطالة
59.4	انعدام الدعم الأسري
100.00	المجموع

الجدول السابق يوضح جدول التوزيع التكراري لمتغير الهشاشة الاقتصادية كدافع للجريمة ويتضح من الجدول أن أعلى تكرار كان للذين لديهم انعدام الدعم الأسري فأكثر نسبتهم 59.4% وأقل تكرار كان بسبب الفقر بنسبة 14.8%.

شكل رقم (2): التوزيع التكراري الهشاشة الاقتصادية كدافع للجريمة



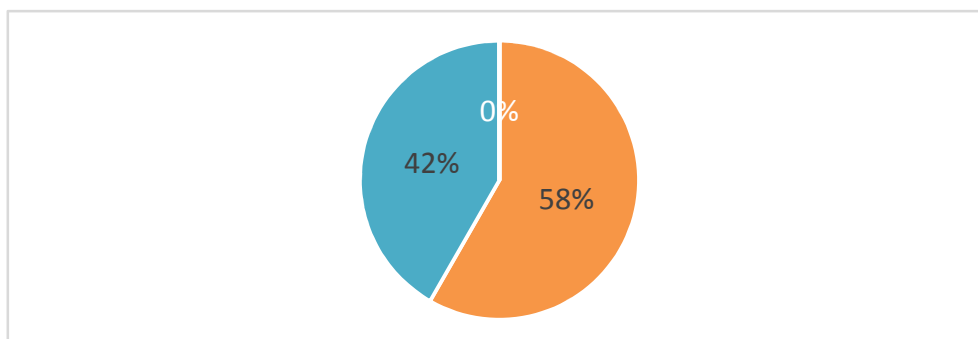
الرسم البياني السابق يبين المخطط أن الوضع الاقتصادي هو الدافع الأكبر للانحراف السلوكي.

جدول رقم (7): توزيع مجتمع البحث طبقاً لمتغير غياب التوعية والوقاية

نسبة المعرفة بالجريمة	النسبة المئوية	التكرار
نزيلات أقل من 25 سنة	41.8	6 نزيلات
نزيلات أكبر من 25 سنة	58.2	9 نزيلات
المجموع	100.0	10 نزيلات

الجدول السابق يوضح جدول التوزيع التكراري للمتغير غياب التوعية والوقاية ويتضح من الجدول أن أعلى تكرار كان الذين نزيلات أقل من 25 سنة ونسبتهم 58.2% وأقل تكرار كان نزيلات أكبر من 25 سنة بنسبة 41.8%

شكل رقم (3): التوزيع التكراري لمتغير غياب التوعية والوقاية



الرسم يوضح الفجوة في التوعية الوقائية بين الفئات العمرية

- خاتمة وتوصيات

استناداً إلى نتائج الدراسة، يقترح المقال جملة من التوصيات العملية التي تهدف إلى الحد من هذه الظاهرة والوقاية منها، مع تعزيز مقاربة اجتماعية شاملة تراعي الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية:

- تأسيس خلايا للدعم النفسي والاجتماعي داخل الأحياء الهشة والمجتمعات المهمشة، بحيث تكون هذه الخلايا موجهة خصيصاً للنساء المعرضات للخطر، وتعمل على تقديم المشورة، والدعم النفسي، وخدمات الإرشاد الأسري، لرصد بوادر الانحراف قبل وقوعه.
- إدماج برامج توعية وتنقيف حول الجريمة والمخدرات في المناهج المدرسية والإعدادية والثانوية خاصة في المناطق المعرضة للتهيش، مع التركيز على بناء مناعة نفسية وسلوكية لدى الفتيات، وتعليمهن كيفية التعرف على محاولات الاستغلال وأساليب الوقاية منها.
- تطوير مشاريع مدرة للدخل موجهة للنساء في وضعية هشّة، سواء عبر دعم التعاونيات النسائية، أو منح قروض صغيرة ميسرة، أو تقديم تدريب مهني للفتيات والنساء غير المتعلّقات، بهدف منحهن بدائل اقتصادية مشروعة وكرامة مادية تمنعهن من السقوط في شرك الشبكات الإجرامية.
- إعادة النظر في السياسات العقابية المتعلقة بالنساء المتورطات في قضايا المخدرات، من خلال الانتقال من مقاربة العقوبة إلى مقاربة إعادة التأهيل، بتوفير برامج داخل السجون تركز على الدعم النفسي، والتكوين المهني، والتعليم، لتأهيلهن للعودة إلى المجتمع كأفراد فاعلين بدلاً من تهيشهن وإعادة إنتاج الظروف التي دفعت بهن إلى الجريمة.

- قائمة المراجع

- أحمد زايد. (2006). علم الاجتماع: النظريات الكلاسيكية والنقدية. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
- إيميل دوركايم. (1990). الانتحار: دراسة سوسيولوجية. ترجمة محمد عبد الغني حسن. القاهرة: دار النهضة العربية.
- روبرت ك ميرتون . (2000). "الأنوميا والنظرية الاجتماعية". في النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي، ترجمة وتقديم أحمد زايد. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- Becker, H. (1963). *Outsiders: Studies in the sociology of deviance*. Free Press.
- Durkheim, É. (1997). *The Division of Labor in Society*. Translated by W. D. Halls. New York: Free Press.
- Shaw, C., & McKay, H. (1942). *Juvenile delinquency and urban areas*. Chicago: University of Chicago.

-الملاحق

- ملحق رقم 1: دليل مقابلة ميدانية – دراسة حول النساء المنخرطات في ترويج المخدرات

الموضوع : السياقات الاجتماعية والنفسية لانخراط النساء في ترويج المخدرات

الفئة المستهدفة: نساء مسجونات بتهمة تتعلق بترويج المخدرات

الهدف من المقابلة: فهم الدوافع والسياقات الاجتماعية والنفسية التي أدت إلى انخراط المرأة في هذا النوع من الجرائم.

1- المعطيات العامة

- الاسم (اختياري أو مستعار):
- العمر:
- المستوى التعليمي:
- الوضع العائلي (متزوجة – مطلقة – أرملة – عزباء):
- عدد الأبناء (إن وجد):
- المهنة قبل السجن:

2- المسار الشخصي والاجتماعي

- حدثيني عن حياتك قبل التورط في هذا المجال.
- ما أبرز الصعوبات أو التحديات التي كنت تواجهينها يومياً؟
- كيف كانت علاقتك بأسرتك؟ ومن كان أقرب الناس إليك؟
- هل مررت بتجارب احتوت على عنف أو ضغوط كبيرة في حياتك؟

3- حول التورط في الترويج

- كيف بدأت في هذا المجال؟ وما الذي دفعك إلى دخول مجال الترويج؟
- هل كان هناك أشخاص شجعوك أو دفعوك إلى هذا الطريق؟
- هل كنت على دراية بأن هذا الفعل مخالف للقانون؟
- كيف كنت تقنعين نفسك بالاستمرار فيه؟
- هل شعرت يوماً بالندم أو الخوف من العواقب؟

4- التفاعل مع المجتمع والسلطات

- عندما علم من حولك بالأمر، كيف كانت ردود أفعالهم؟ (الأسرة، الجيران، الأصدقاء)
- كيف كانت تجربتك عند إلقاء القبض عليك أو أثناء التحقيق؟

- هل شعرت أنّ المجتمع حكم عليكِ كامرأة أكثر من كونه حكمًا على "مُتهمة"؟

5- المستقبل وإعادة الإدماج

- بعد انقضاء العقوبة، كيف ترين مستقبلكِ؟
- ما الذي تتمنين وجوده لمساعدتكِ على بدء حياة جديدة؟
- إن كانت لديكِ رسالة إلى فتاة قد تفكر في سلوك هذا الطريق، ماذا تقولين لها؟

- نتائج المقابلات:

أسفرت المقابلات عن مجموعة من النتائج النوعية المهمة، من أبرزها:

- معظم النساء لا يُعرّفن أفعالهن باعتبارها "جريمة"، بل يعددنها "حلًا اضطراريًا" أو "وسيلة للبقاء"، مما يُظهر الطابع النفسي والاجتماعي للتبرير.
- تكررت عبارات مثل: "كنتُ مضطرة"، و"لم أكن أعلم أنها جريمة كبيرة"، وهو ما يعكس سرّدًا داخليًا يهدف إلى تقليل الشعور بالذنب.
- الغالبية العظمى من المبحوثات تعرضن لضغوط اقتصادية أو لاستغلال من قِبل رجال أو أقارب دفعوهن إلى الانخراط في هذا المجال.
- العلاقة مع المجتمع بعد الخروج من السجن تتسم بالوصم والنبذ، مما يؤدي إلى تعميق العزلة الاجتماعية ويُضعف من فرص إعادة الإدماج.
- أعربت معظم النساء عن رغبتهن في البدء من جديد، لكنهن أشرن إلى غياب آليات فعالة للدعم وإعادة التأهيل.